الأمم المتحدة S/PV.6315

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣١٥**

الثلاثاء ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد فوكاسينوفيتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لونغ تشو
	فرنسا	السيد دو رييفر
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد إبنر
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أندرسن
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-36641 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سيري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد روبرت سيري، الذي أعطيه الكلمة.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على تولي لبنان رئاسة مجلس الأمن.

منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذا البند، بدأت رسميا المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية غير المباشرة، التي تتوسط فيها الولايات المتحدة. ويدعم الأمين العام بصورة فعالة استئناف المحادثات غير المباشرة، وقد رحبت المجموعة الرباعية بذلك التطور في ١١ أيار/مايو.

ونشيد باستمرار التزام الرئيس عباس بحل الدولتين واستعداده للمشاركة في المحادثات. ونرحب بالدعم الذي قدمه الاجتماع الوزاري للجامعة العربية المعقود في القاهرة في ١ أيار/مايو، والدعم المقدم من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٨ أيار/مايو. ونشيد كذلك بالتزام رئيس الوزراء نتانياهو بالسياسة التي أعلنها في العام الماضي، والتي تلتزم حكومته بموجبها بحل الدولتين على أساس المفاوضات. وقد أظهر القائدان شجاعة سياسية بالدخول في هذه المفاوضات. وستخضع تلك الشجاعة للاختبار مجددا على طاولة المفاوضات، بشكلها غير المباشر في البداية، بهدف الانتقال إلى المحادثات المباشرة في أقرب وقت ممكن.

وقد تعهد الطرفان بالتزامات محددة وتلقيا ضمانات معينة، الأمر الذي مكن من بدء المحادثات غير المباشرة. وما زال بعضها سريا. وهذه الالتزامات يجب احترامها، كما يجب احترام الالتزامات بموجب خارطة الطريق والقانون الدولي. ونرحب بإعادة تأكيد رئيس الولايات المتحدة أوباما على أن الطرفين سيخضعان للمساءلة عن الأعمال التي تقوض الثقة خلال المحادثات.

ومبعوث الولايات المتحدة جورج ميتشل موجود في المنطقة حاليا لعقد جولة ثانية من المحادثات غير المباشرة بعد الجولة الأولى المعقودة في أوائل أيار/مايو. ونشيد باستعداد الولايات المتحدة للقيام بدور نشط في العملية. وما زال أعضاء المجموعة الرباعية على اتصال وثيق بخصوص المحادثات الجارية. ولئن كانت القضايا معقدة وحساسة، فإن هدف الجهد المبذول حاليا واضح، كما أعلنته المجموعة الرباعية في ١٩ آذار/مارس في موسكو: أي حل جميع القضايا الأساسية وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وقيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ومع بدء المحادثات غير المباشرة، فإن من المهم بشكل حيوي اتخاذ إجراءات إيجابية في الميدان لبناء الثقة في كل من غزة والضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وأتحول أولا إلى غزة، حيث دعا الأمين العام مرارا إلى وضع استراتيجية مختلفة وأكثر إيجابية. والأمم المتحدة تسعى إلى أن

تكون عاملا محفزا لاتباع نهج في الميدان في إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

ونواصل إدانة أعمال العنف العشوائي أو المفرط وندعو إلى الهدوء. وقد أطلق مسلحون ١٢ صاروخا بصورة عشوائية على إسرائيل، دون وقوع إصابات. ونفذ جيش الدفاع الإسرائيلي ١٩ عملية اقتحام وثماني ضربات جوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن جرح تسعة فلسطينيين ومقتل ثلاثة. وقتل سبعة فلسطينيين وجرح ١٣ في حوادث أنفاق أسفل الحدود مع مصر.

وما زلنا ندعو إلى الوحدة الفلسطينية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها شخصيات فلسطينية مستقلة مؤخرا لتعزيز المصالحة، فإن حماس تواصل رفض اقتراح الوحدة الذي توسطت فيه مصر وقبلته الفصائل الفلسطينية الأخرى.

وندعو إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى العريف الإسرائيلي جلعاد شليط، المحتجز منذ ٤٧ شهرا دون وصول طرف ثالث إليه، وإلى الإفراج عنه. وسيحقق حل هذه المسألة، مع الإفراج عن عدد كبير من السجناء الفلسطينيين، مصلحة كبيرة جدا لكل من إسرائيل وسكان غزة.

وفي المقام الأول، نشدد على حجم الاحتياجات غير الملباة للسكان المدنيين في غزة بعد قرابة ثلاث سنوات من الإغلاق، وعلى الخسائر الفادحة التي تسببت فيها عملية الرصاص المسكوب، ونحث على إنهاء الإغلاق الإسرائيلي للقطاع. وبينما تواصل الحكومة الإسرائيلية اتباع سياستها القائمة، فإنني أرحب بالخطوات الأولية التي اتخذت لتخفيف آثار الإغلاق الإسرائيلي.

ومجموعة الإجراءات التي تم الاتفاق عليها بين حكومة إسرائيل والأمين العام في آذار/مارس يجري تنفيذها حاليا. ومن المقرر الانتهاء من مشروع تل السلطان لمعالجة المياه بنهاية الشهر الحالي. وبدأت مواد البناء تدخل غزة أمس للبدء في استكمال ١٥١ وحدة سكنية في خان يونس في غضون ١٦ أسبوعا. وتلقيت معلومات في هذا الصباح تفيد بأنه جرت الآن الموافقة تماما على مرفق معالجة مياه الصرف الصحي الأساسي وخط الأنابيب في خان يونس.

ودخلت ٢ ٤٦٩ حمولة شاحنة غزة في الفترة بين ١١ نيسان/أبريل و ٨ أيار/مايو. ويمثل ذلك زيادة متواضعة مقارنة بالفترة السابقة، وجرى السماح بدخول طائفة أكثر تنوعا من المواد. ومكن وصول الأخشاب والألمونيوم، وبخاصة، الزجاج إلى السوق الخاصة في غزة من تنفيذ مجموعة من الإصلاحات البسيطة. غير أن مستويات الواردات ما زالت عند حوالي ربع مستوياتها فحسب قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وهذه لا يمكن إلا أن تكون مجرد بداية. فما زالت هناك حاجة إلى الكثير. والأمم المتحدة تسعى، بالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية، إلى تنفيذ تدخلات أوسع نطاقا وأكثر استراتيجية لتلبية الاحتياجات في غزة. وتحظى هذه الجهود بدعم قوي من قبل المجموعة الرباعية والشركاء الإقليميين. ونحن في حوار نشط مع السلطات الإسرائيلية سعيا لبلوغ ذلك الهدف. وقد أكد لي وزير الدفاع باراك في الأسبوع الماضي أن إسرائيل ستواصل إشراك الأمم المتحدة بشأن الطريق نحو المستقبل. وأعتقد أنه يجب علينا المضي قدما بصورة عاجلة على عدة جبهات.

أولا، إن مشاريع المياه والصرف الصحي الكبرى لا يمكن أن تنتظر. وطبقة المياه الجوفية أسفل غزة آخذة في الانهيار، ومن المتوقع أن تصبح غير قابلة للاستخدام بالمرة في غضون عامين. وملوحة المياه المتاحة بخفض الإنتاجية الزراعية، وفي الوقت نفسه ما زالت مياه الصرف الصحي تتدفق إلى البحر بمستويات تنذر بالخطر. وهو أمر سيئ

بالنسبة للدول المجاورة لغزة بقدر ما هو غير مقبول لغزة نفسها. وقد قدمت الأمم المتحدة بالفعل برنامجا كاملا للعمل المطلوب في هذا القطاع. وسنسعى لإجراء مناقشة مع إسرائيل بشأن تنفيذه بالشراكة مع السلطة المستقلة المعنية بالمياه في غزة وبدعم من السلطة الفلسطينية.

ثانيا، تحتاج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى بناء ١٠٠ مدرسة في قطاع غزة، بدءا بما لا يقل عن ١٥ مدرسة يجب الشروع في بنائها فورا. وسيكون عدد الطلاب في مدارس الأونروا قد زاد بمقدار ٠٠٠ ١٥ طالب على قدرة الفصول الدراسية منذ فرض الإغلاق في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبدون مدارس جديدة، لا يمكن للأونروا أن تفي بالطلب المتزايد بسرعة على جودة التعليم للجيل القادم من أبناء غزة.

ثالثا، هناك احتياجات رئيسية للبناء في القطاع الصحي، إلى جانب الاحتياجات من المعدات الإضافية. كما تحتاج محطة توليد الكهرباء في غزة إلى أعمال صيانة كبيرة وتوريد قطع الغيار على نحو روتيني لضمان التشغيل المستمر وما يقابله من تخفيض في انقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء القطاع، والخطوة الأولى في هذا الصدد ستكون التأكد من أن جميع المواد المطلوبة لهذه الصيانة ستدخل غزة في الأيام المقبلة.

رابعا، هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في نوعية الحركة التجارية ونطاقها عبر المنافذ المشروعة لاستعادة أحوال السوق. وفي الوقت الحاضر، يمكِّن ازدهار التجارة غير المشروعة عبر الأنفاق المهربين والمسلحين من السيطرة على التجارة. وفي المقابل، إن الوكالات الدولية والمقاولين المحليين الذين يرغبون في شراء البضائع التي تدخل عبر المعابر الشرعية يقفون في كثير من الأحيان مكتوفي الأيدي بسبب الإغلاق الإسرائيلي. ومع ذلك، وكما رأينا مع استيراد الزجاج مؤخرا، فإن استعادة أحوال السوق لتعمل بشكل جيد هو السبيل لتلبية الاحتياجات وخفض الأسعار ومكافحة التهريب وتمكين النشاط التجاري الشرعي.

وأود أن أشير إلى أن مصر فتحت معبر رفح في ١٣ أيار/مايو لمدة ستة أيام لتمكين عبور الأشخاص لأسباب إنسانية. وألاحظ أيضا أن مصر تواصل جهودها الهامة لمكافحة تهريب الأسلحة، بما في ذلك عن طريق تركيب ألواح معدنية على طول حدودها مع غزة. ولا يعمل هذا سوى على مضاعفة أهمية السماح بدخول السلع إلى قطاع غزة من خلال المعابر الشرعية.

وداخل قطاع غزة، نحن ندين الإعدام خارج نطاق القضاء الذي نفذته حركة حماس بحق سجينين فلسطينيين في ١٥ نيسان/أبريل، وكذلك ثلاث حالات إعدام أخرى نفذت اليوم بدون مرسوم رئاسي. وندعو حماس إلى عدم تنفيذ أية عمليات إعدام أخرى. وهدمت حماس في رفح قبل يومين حوالي ٢٠ منزلا تزعم أنها بنيت بشكل غير قانوني.

ونحن نتابع عن كثب التطورات في الميدان في القدس الشرقية. ولم تنفذ أي أوامر لهدم منازل الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من التصريحات الرسمية التي تهدد بعمليات هدم أخرى. ولم تتم الموافقة على أي مستوطنات جديدة أو طرح عطاءات في القدس الشرقية. كما صرحت إسرائيل علنا بأنه لن يكون هناك أي بناء في مستوطنة رامات شلومو لمدة عامين. ومع ذلك، تواصل الحكومة الإعلان عن عزمها بناء مستوطنات في القدس، وهناك نشاط استيطاني جار. إن البناء في الأحياء الفلسطينية القائمة في القدس الشرقية – مثل بدء العمل ببناء ١٤ وحدة سكنية للمستوطنين في حي رأس العامود – هو عمل استفزازي جدا. كما تسببت المسيرات التي قام بها الإسرائيليون اليمينيون في القدس الشرقية بحدوث توترات،

شأنها في ذلك شأن استفزازات المستوطنين والاشتباكات في حي الشيخ جراح وسلوان. وما زالت المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية مغلقة. وأحث إسرائيل على تنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق واحترام القانون الدولي في القدس الشرقية. وأشدد على الأهمية القصوى لتحلي جميع الأطراف بضبط النفس والمسؤولية قولا وفعلا فيما يتعلق بالقدس.

أما في باقي الضفة الغربية، فلم تطرح أي عطاءات جديدة أو تعطى أي موافقات لبناء وحدات للمستوطنين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يجسد سياسة إسرائيل للحد من الاستيطان. ويجري البناء بسبب الموافقات التي أعطيت قبل الحد من الاستيطان أو بسبب انتهاك المستوطنين للحد من الاستيطان. وتتخذ الحكومة الإسرائيلية خطوات معينة لمعالجة الانتهاكات. ويمثل الحد من الاستيطان خطوة تتجاوز نطاق المواقف الإسرائيلية السابقة، ولم تتخذ بدون تحديات داخلية. ونحث بقوة على تمديده إلى ما بعد أيلول/سبتمبر وتوسيعها ليشمل جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية، واتخاذ الإجراءات وفقا لخارطة الطريق لتفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

ويتحمل كلا الطرفين المسؤوليات عن العمل من أجل المحافظة على بيئة آمنة، وما زال التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية عاملا هاما للتحسينات في الضفة الغربية. ومع ذلك، هناك أيضا توجهات مقلقة، ولا سيما زيادة عنف المستوطنين. وخرب مسجدان، إذ تعرض أحدهما لهجوم حيث أضرم مهاجمون مجهولون به النار في ٤ أيار/مايو في قرية تقع بين نابلس ورام الله. وأدانت السلطات الإسرائيلية هذه الحوادث، وأمرت بإجراء التحقيقات، ولكن لم يتعرض أحد للمساءلة بعد. وبعد إلقاء الحجارة على سيارات إسرائيلية في ١٣ أيار/مايو، قتل صبي فلسطيني عمره ١٥ عاما برصاص مجهولين يعتقد أنهم إسرائيليون – ويجب إجراء تحقيق كامل في هذا الحادث. وأحث بقوة إسرائيل على القيام بالمزيد لمكافحة العنف الذي يرتكبه المستوطنون المتطرفون.

وعلى النقيض من ذلك، شنت القوات الإسرائيلية عددا من الغارات يزيد زيادة كبيرة عن الفترة السابقة، إذ اعتقلت ٢٨٦ فلسطينيا وجرحت ٩٦ شخصا آخر. وقتل مسلح خلال عملية قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي في ٢٦ نيسان/أبريل. واستمرت المظاهرات الأسبوعية ضد الجدار حيث استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية والرصاص المغلف بالمطاط والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين. وبعد التعديلات الأخيرة التي أدخلت على أمر عسكري إسرائيلي صدر عام ١٩٦٩ كان يخول أصلا ترحيل المتسللين من الدول المعادية لإسرائيل، هناك مخاوف مستمرة بشأن عدد الفلسطينيين الذين قد يتأثرون بالعبارات العامة وغير المحددة في الأمر. وتتابع الأمم المتحدة عن كثب أثره وتواصل السعي للحصول على إيضاحات.

ويجب على السلطة الفلسطينية أن تواصل جهودها الأمنية الجارية وتكثفها، وفقا لخارطة الطريق. في ٢٥ نيسان/أبريل، صادرت قوات الأمن الفلسطينية مئات الكيلوغرامات من المتفجرات والذخائر والأسلحة من عدد من مخابئ الأسلحة لحماس في نابلس، واعتقلت حوالي ٣٥ فردا. كما كرر الرئيس عباس التزامه بمكافحة أي حوادث للتحريض.

واستشرافا للمستقبل، وبناء على الخطوات السابقة، فإن خفض عمليات التوغل الإسرائيلية وإزالة مزيد من الحواجز التي تحول دون التنقل – والتي يبلغ عددها حاليا ٥٠٥ حواجز – سيكونان أمرين إيجابيين للغاية. كما يكتسي السماح الآن للسلطة الفلسطينية اتخاذ خطوات

أمنية وإنمائية معينة في المنطقة جيم نفس القدر من الأهمية. إن الأمم المتحدة تنتظر أيضا الرد الإسرائيلي على خطة بتمويل مقداره ٥ ملايين دولار لمعالجة بعض الاحتياجات الإنسانية الأساسية في مجالات التعليم والمأوى والماء والصرف الصحي في المنطقة جيم.

كم أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى بعض الشواغل إزاء التمويل. وعلى الرغم من النداء الذي وجهته لجنة الاتصال المخصصة إلى الجهات المانحة، لم تقدم إلى السلطة الفلسطينية حتى الآن سوى ٣٨٠ مليون دولار من مبلغ الـ ١,٢٤ بليون دولار المطلوب لعام ٢٠١٠. وأحث على تقديم مزيد من الدعم لميزانية السلطة الفلسطينية. إن نمو القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وفي هذا الصدد أشير إلى أن المؤتمر الثاني للاستثمار في فلسطين سيعقد في ٢ و ٣ حزيران/يونيه لتيسير وتعبئة الاستثمارات في الأعمال التجارية الفلسطينية، بما في ذلك في قطاع السياحة.

وتواجه الأونروا أيضا أزمة مالية تهدد استمرارية العمليات الأساسية في جميع أنحاء المنطقة، من توظيف المعلمين وتوفير الرعاية الطبية إلى تحسين ظروف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المحفوفة بالمخاطر. وحتى بعد تقليص الاحتياجات إلى مستويات حرجة، يبلغ عجز الأونروا اليوم ٩٠ مليون دولار. وأحث جميع القادرين على تقديم المساعدة، ولا سيما البلدان في المنطقة، أن يوفروا دعما إضافيا للأونروا هذا العام.

ولئن كانت الحالة الخاصة بلبنان لا تزال مستقرة إلى حد كبير في الميدان، فإن المزاعم بنقل أسلحة إلى حزب الله أوجدت حالة من التوتر بين إسرائيل ولبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأكد مسؤولون إسرائيليون مجددا قلقهم إزاء عمليات النقل المزعوم للأسلحة المتطورة عبر الحدود السورية. أما المسؤولون اللبنانيون، بمن فيهم الرئيس سليمان ورئيس الوزراء الحريري وقادة حزب الله والمسؤولون السوريون، فقد نفوا بشدة هذه المزاعم. ويعمل عدد من القادة العرب والأوروبيين بنشاط مع جميع الأطراف المعنية لإزالة التوتر.

وداخل لبنان، اجتمع القادة لمواصلة مناقشاتهم بشأن وضع استراتيجية دفاعية وطنية في منتدى الحوار الوطني في ١٥ نيسان/أبريل. وسيستأنفون مداولاتهم في ٣ حزيران/يونيه.

كما شهد لبنان نجاح إجراء أول جولتين من الانتخابات البلدية في ٢ و ٩ أيار/مايو، التي جرت في جو ساده الهدوء والاستقرار عموما وبدون وقوع حوادث أمنية. وستجرى الجولتان القادمتان في ٢٣ أيار/مايو و ٣٠ أيار/مايو.

أما بخصوص تعمير مخيم نهر البارد، فما زال الدعم الدولي في غاية الأهمية. وهناك عجز قدره ٢٠٩ ملايين دولار لتغطية تكاليف إعادة بناء المخيم.

وما زالت الحالة في منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة إلى حد كبير. وفي ١٦ نيسان/أبريل، قاد عضو محلي بالبرلمان مظاهرة في قرية العباسي، وعبر نحو ٢٠ متظاهرا، منهم صحفيون، الخط الأزرق، حيث وضع شخص علمين لبنانيين على السياج التقني. ووقعت المظاهرة وانتهاك الخط الأزرق في المنطقة التي قام جيش الدفاع الإسرائيلي فيها، قبل ثلاثة أيام، بأعمال شمالي السياج التقني، لكن جنوبي الخط الأزرق. ولم يحدث انتهاك للخط الأزرق أثناء هذا العمل. وبعد أسبوع، في ٢٣ نيسان/أبريل، عبر متظاهرون، بقيادة نفس عضو البرلمان، الخط الأزرق في منطقة شبعا، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي الحالتين، كان الوضع متوترا لكن تم احتواءه. واستمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية بصورة شبه يومية. وفي عدد

من الأيام، كان هناك أكثر من ٣٠ انتهاكا، قامت بمعظمها طائرات مقاتلة.

ويجب أن يكون السعي إلى السلام العربي الإسرائيلي شاملا. ونواصل تثمين الانخراط عن قرب مع الشركاء العرب، الذين يضطلعون بدور مهم في دعم الجهود على المسار الإسرائيلي الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، لا بد من إدماج المسارين الإسرائيلي السوري والإسرائيلي اللبناني، بل والإطار الذي توفره مبادرة السلام العربية، بشكل كامل في جهد عام من أجل تحقيق السلام الشامل، على النحو الذي أقرته المجموعة الرباعية في موسكو. ولا بد من أن تستمر الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات الإقليمية، وأحيط علما بالجهود الأخيرة للقادة الإسرائيليين والسوريين لنقل رسائل سلام عن طريق زعماء دوليين. إن الحالة في الجولان السوري المحتل لا تزال مستقرة، رغم استمرار أنشطة الاستيطان.

وفي الختام، بعد انتكاسات وتأخيرات كثيرة، ندخل مرحلة جديدة من الجهود الرامية لتحقيق السلام الإسرائيلي الفلسطيني. وتحظى هذه الجهود بدعمنا القوي، وأنا مقتنع بوحدة تصميم المجتمع الدولي. لكن، لندرك جميعا أن الوقت ليس في صالحنا. فهناك انعدام الثقة والتشاؤم بين الناس على الجانبين، ويواجه قادتهم تحديات سياسية مضاعفة، وهناك عناصر قوية ستسعى إلى تعطيل مسيرة التقدم.

ولا بد أن تتناول المفاوضات القضايا الجوهرية ولا يمكن السماح لها بالجمود. وبالمثل، لا بد من استدامة العملية باتخاذ إجراءات إيجابية في الميدان، بما في ذلك في غزة والقدس، ولزيادة تمكين بناء الدولة الفلسطينية. وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها كاملا في هذه الجهود، بما يتماشى مع قرارات المجلس.

الرئيس: أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.